مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد التاسع والتسعون
(مايو 2024)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة الخمسون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد التاسع والتسعون - مايو 2024

تصدر شهريًّا

السنة الخمسون - تأسست عام 1974

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

إشراف فني

د/ امل حسن

رئيس وحدة التخطيط و المتابعة

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس قسم النشر

أ/ راندا نوار قسم النشر

أ/ زينب أحمد قسم النشر

أ/ شيماء بكر قسم النشر

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917)** (**البنك العربي الأفريقي**) ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

محتويات العدد 99

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **منازعة التنفيذ الدستورية.. معناها وخصوصيتها..... 3-34**
محمد أحمد المهدي محمد المهدي

2. **القيمة القانونية للدليل الرقمي في الإثبات الجنائي 35-72**
هبة علي زين عيدروس

3. **آثار التغيير للأوامر في العقود الإدارية..... 73-126**
ليلى زيد راشد زايد الراشد

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

4. **قضية تجديد الخطاب الديني في كتابات خالد محمد خالد 129-164**
ندا رشاد

5. **التناص في الخطاب السردي عند علي أبو الريش (رواية «الليل الأبيض» نموذجًا)..... 165-186**
فوزيه زين محمد الشيخ أبو بكر

- **الدراسات السياسية POLITICAL STUDIES**

6. **مفهوم الصهيونية الجديدة في الفكر الإسرائيلي المعاصر 189-214**
مرام محروس مصطفى الوسيمي

- **دراسات اجتماعية SOCIAL STUDIES**

7. **التفاوت الطبقي للعمالة الوافدة في دولة الكويت: «بحث ميداني» 217-250**
فواز حمدان رويشد حمد العزمي

8. **إبداع المكفوفين 251-280**
أحمد سيد أحمد

9. **البرامج الاجتماعية في التليفزيون ودورها في زيادة الوعي لدى المرأة 344-281**
سلمى عبد الحميد عبد المقصود عوده

10. **السياق الاجتماعي لجريمة القتل العمد دراسة سوسيولوجية على عينة من نزلاء سجن وادي النطرون بالبحيرة..... 426-347**
أميرة عبدالعظيم فضل

- **دراسات المكتبات و المعلومات**
STUDIES OF LIBRARIES AND INFORMATION

11. **المنظمات الدولية غير الحكومية «القطاع الثقافي»..... 450-429**
ولاء محمد مصطفي مجاهد

- **الدراسات اللغوية** **LINGUISTIC STUDIES**

12. **宗教的な感謝表現を中心に 38-3**
Analysis of thanking expressions in the Arabic language, Egyptian dialect «Religious Thanking expressions».....
سلمى محمد عبدالجواد

افتتاحية العدد 99

يسر مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية صدور العدد **(99 – مايو 2024)** من مجلة المركز «**مجلة بحوث الشرق الأوسط**». هذه المجلة العريقة التي مر على صدورها حوالي 50 عامًا في خدمة البحث العلمي، ويصدر هذا العدد وهو يحمل بين دافتيه عدة دراسات متخصصة: (دراسات قانونية، دراسات اللغة العربية، دراسات سياسية، الدراسات الاجتماعية، دراسات المكتبات والمعلومات ، دراسات لغوية) ويعد البحث العلمي **Scientific Research** حجر الزاوية والركيزة الأساسية في الارتقاء بالمجتمعات لكي تكون في مصاف الدول المتقدمة.

ولذا تَعتَبر الجامعات أن البحث العلمي من أهم أولوياتها لكي تقود مسيرة التطوير والتحديث عن طريق البحث العلمي في المجالات كافة.

ولذا تهدف مجلة بحوث الشرق الأوسط إلى نشر البحوث العلمية الرصينة والمبتكرة في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية واللغات التي تخدم المعرفة الإنسانية.

والمجلة تطبق معايير النشر العلمي المعتمدة من بنك المعرفة المصري وأكاديمية البحث العلمي، مما جعل الباحثين يتسابقون من كافة الجامعات المصرية ومن الجامعات العربية للنشر في المجلة.

وتحرص المجلة على انتقاء الأبحاث العلمية الجادة والرصينة والمبتكرة للنشر في المجلة كإضافة للمكتبة العلمية وتكون دائمًا في مقدمة المجلات العلمية المماثلة. ولذا نعد بالاستمرارية من أجل مزيد من الإبداع والتميز العلمي.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

د. حاتم العبد

دراسات اجتماعية

SOCISL STUDIES

التفاوت الطبقي للعمالة الوافدة في دولة الكويت: «بحث ميداني»

Class disparity among expatriate workers in the State of Kuwait: "Field research"

فواز حمدان رويشد حمد العزمي

اختصاصي في وزارة الشئون الاجتماعية

وعضو منتدب في كلية التربية الأساسية

في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

Fawaz Hamdan Ruwaished Hamad Al Azmi

Social specialist at the Ministry of Social Affairs

And Managing Director of the Department of Social Studies, College of Basic Education

fwaaz.k@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات العمالة الوافدة في القطاع الخاص بدولة الكويت حول الطبقة الاجتماعية من خلال بعدي الاستغلال والمكانة الاجتماعية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وتكونت عينة الدراسة من 477 عاملا تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم استخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات من خلال تطوير مقياس لبعدي الطبقة الاجتماعية وبعد الاستغلال، استخدم البحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأظهرت النتائج أن بعد الاستغلال قد جاء بتقدير متوسط، وكذلك بعد المكانة الاجتماعية هو الآخر جاء بتقدير متوسط، وأن أعلى تقدير لفقرات بعد الاستغلال جاءت لفقرة (إنتاجية العمل تفوق الأجر المادي) بتقدير مرتفع، في حين أن أعلى تقدير بعد المكانة الاجتماعية جاءت لفقرة (اشعر بالاحترام من قبل أفراد المجتمع الكويتي) بتقدير متوسط، وتلخصت أهم التوصيات في سن المزيد من التشريعات والقوانين التي من شأنها الحد من استغلال العمالة الوافدة في دولة الكويت ، وضع الحكومة بعض الشروط على المستويات التعليمية والفنية للارتقاء بنوعية العمالة الوافدة في دولة الكويت والعمل الجاد من قبل الحكومة لمحاكمة تجار البشر والقضاء على هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العمالة الوافدة، الطبقة الاجتماعية، دولة الكويت.

Abstract:

The study aimed to know the trends of expatriate workers in the private sector in the State of Kuwait about social class through the two dimensions of exploitation and social status, and in order to achieve the objectives of the study, the social survey methodology was used, and the study sample consisted of 477 workers who were selected by the stratified random sampling method, and the questionnaire tool was used. To collect data by developing a measure for the two dimensions of social class, and the results showed that the two dimensions of exploitation and social status came with an average estimate, and that the highest estimate for items after exploitation came for the paragraph (labor productivity exceeds the material wage) with a high rating, while the highest estimate after social standing came to a paragraph (I feel respected by the members of the Kuwaiti society (average grade).

المقدمة

تعتبر الطبقات الاجتماعية هي سمة المجتمعات باستثناء "فترة الشيوعية الأولى" وفقاً لكارل ماركس، فلا يكاد يخلو مجتمع من وجود نوع من التفاوت الطبقي بين أفراده، ولكن من الملاحظ أن درجات تلك الفروق تختلف من مجتمع إلى آخر وفقًا لبعض المعايير الاقتصادية والاجتماعية بل قد ت صل للمعايير السياسية، وتعتبر دول الخليج العربي ذات طابع مميز من الناحية الطبقية بعدما فتحت هذه الدول المجال للأيدي العاملة الوافدة للنهوض بمتطلبات التنمية وتغطية العجز من الموارد البشرية, وبدا ذلك جليًّا منذ بداية السبعينيات وخصوصًا بعد الطفرة النفطية في أسعار النفط مما جعل تلك الدول مستقطب جيد لقوى العمل.

وإن استقطاب العمالة الوافدة وبطريقة غير منظمة انعكس على أعدادها في دول الخليج العربي على وجه العموم، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص، حيث أصبح هناك خلل في التركيبة السكانية مما شكل دافع لظهور فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية وهذه الفوارق أصبحت سببًا رئيسيًّا لظهور مجموعة من الفوارق الطبقية الكبيرة بين تلك العمالة الوافدة وبين أفرد المجتمع الكويتي، وهذا بدوره ساهم في ظهور بعض من أنواع الاستغلال وتفاوت كبير في المكانة الاجتماعية، والذي بدوره خلق العديد من المشكلات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الكويتي، وذلك تزامنا مع بروز دور لبعض منظمات حقوق الإنسان للمطالبة بتقليص بعض الفوارق الطبقية والتي ساهمت في وقوع نوع من الظلم على تلك العمالة الوافدة في دولة الكويت.

المشكلة البحثية:

تتمحور مشكلة الدراسة حول الأعداد الكبيرة للعمالة الوافدة في بعض البلدان النفطية كدول مجلس التعاون, حيث تجاوزت نسبة العمالة الوافدة في كل من الكويت والإمارات وقطر 60% من إجمالي عدد السكان, وهذه النسبة المرتفعة للعمالة الوافدة

يواجهها نوع من التهميش والاستقلال سواء من النواحي المادية أو الجسدية أو القانونية والتشريعية، فعلى سبيل المثال عند النظر إلى الدخل الشهري للعمالة الوافدة في القطاع الخاص كونه هو القطاع المستقطب الأول، حيث يعمل 1396427 عامل في القطاع الخاص في دولة الكويت، نجد أن الأجر الشهري لأكثر من ثلثي العاملين هو (أقل من 180 دك) وهم يمثلون ما نسبته 59.29% من العاملين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى التقرير الصادر أن دائرة الإحصاءات العامة الكويتية للعام 2014 أن 56% من العاملين الوافدين في الكويت يعملون في وظائف هامشية ذات دخل محدود. وتتمحور المشكلة البحثية حول أوضاع تلك العمالة المعرضة لنوع من الاستقلال والظلم من قبل بعض مؤسسات أو أفراد المجتمع؛ ولذلك جاء سؤال البحث: كيف ترى العمالة الوافدة في القطاع الخاص التفاوت الطبقي في دولة الكويت؟

أهمية البحث:

1-الارتفاع المتزايد في أعداد العمالة الوافدة والذي يستوجب عمل دراسات متخصصة للوقوف على أثر تلك الزيادة.

2- محاولة الكشف عن جانب الاستغلال الواقع على العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت.

3-الكشف عن اتجاهات العمالة الوافدة في القطاع الخاص للمكانة الاجتماعية في دولة الكويت.

أهداف البحث:

1- الوقوف على خصائص العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت.

2- التعرف على صور الاستغلال من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دول الكويت.

3- معرفة صور تقدير المكانة الاجتماعية من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع

الخاص في دولة الكويت.

أسئلة البحث:

1–ما هي خصائص العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت؟

2–كيف ترى العمالة الوافدة في القطاع الخاص التفاوت الطبقي في دولة الكويت؟

ويتفرع منه السؤالان التاليان:

أ–ما صور الاستغلال من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دول الكويت؟

ب–ما صور تقدير المكانة الاجتماعية من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت؟

الإطار النظري للبحث:

على الرغم من إن مصطلح الطبقة الاجتماعية يعد واحدًا من أكثر المفاهيم شيوعا في علم الاجتماع إلا إنه لا يوجد اتفاق حول تعريف جامع لهذا المصطلح، ومن هذا المنطلق سوف نستعرض مجموعة من التعريفات لبعض لرواد علم الاجتماع.

فلقد بدأ استخدام مصطلح الطبقات الاجتماعية مع بداية القرن التاسع عشر، حيث تم اعتباره كبديل لمصطلح الرتبة الاجتماعية، وبدأ التحول في استخدام هذا المصطلح بعد الثورة الصناعية والتي أنهت النظام الاقطاعي السائد وأدت إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة مثل طبقة التجار وطبقة العمال والموظفين وغيرها، والتي أدت إلى تصنيف الطبقات حسب وضعها الاقتصادي أو السياسي أو التعليمي (Manstead,2018).

وفقاً للأدبيات، فإن عالم الاجتماع الألماني **كارل ماركس** يعد من أهم المساهمين في نشوء هذا المفهوم وتطوره، فقد تناوله في إطار الجانبي الاقتصادي والاجتماعي للطبقة، حيث عرف الطبقة على أنها "مجموعة من الأشخاص يقومون بنفس الوظيفة في نظام الإنتاج" (سلامة،2000، ص112). ومن أهم ما يميز التعريف الماركسي ما

يلي:

–وجود جماعة من الناس تتشابه من حيث الموقع الذي تشغله في النسق الاقتصادي والاجتماعي.

–التشابه في الدخل والمنزلة الاجتماعية وأسلوب الحياة.

–التشابه من حيث نصيب الطبقة في الملكية ووسائل الإنتاج. (سلامة، 2000)

بينما يعرف العالم **لينين** الطبقة على أنها جماعات من الناس كثيرة العدد تتميز عن بعضها تبع لكل مما يلي:

–موقعها في الأنساق الاجتماعية التاريخية.

–علاقة كل منها بوسائل الإنتاج.

–دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل.

–حصولها على نصيبها من ثروة المجتمع (الجوهري،1972).

وذهب عالم الاجتماع **ماكس فيبر** إلى تعريف للطبقة من خلال أبعاد أخرى، حيث أضاف بعدين آخرين، وهما: المكانة والقوة في تحديد الطبقة، فهو يرى أنهما بعدان يتداخلان في تحديد الطبقة بالإضافة إلي البعد الاقتصادي، فقد ميز بين الطبقة المالكة التي تحدد مكانة الأعضاء على أساس التمايز في توزيع الملكية، وبين الطبقة المكتسبة التي يتحدد وضعها الطبقي على مدى الاستغلال لفرص الحياة، وعلى أساس مجموعة المكانات الطبقية لأفرادها (رشوان، 2008).

ويرى أنتوني غدنز الطبقة على أنها مجموعة عريضة من الناس الذين يشتركون في موارد اقتصادية تأثر تأثيراً غالباً على طريقة عيشتهم وحياتهم، وتمثل ملكية الثروة بالإضافة إلى المستوى المهني الأساس الذي تقوم عليه الطبقات (غدنز، 2005)

ويرى الباحث أن الطبقة الاجتماعية هي مجموعة من الأفراد يتفاوتون بدرجة الاستغلال والمكانة الاجتماعية، ويعرف كل منها إجرائيًا على النحو التالي:

الاستغلال: استحواذ أرباب العمل على مقدار فائض العمل والجهد للعمالة الوافدة في

دولة الكويت.

المكانة الاجتماعية: درجة الاحترام والتقدير التي تحظى بها طبقة العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي.

أ-المنظور الماركسي للطبقة الاجتماعية:

في البداية يمكن التنويه إلى أن ماركس يرى أن التصنيف الطبقي في المجتمعات الرأسمالية تحمل في طياتها بذور فنائها والتي ستؤدي لا محال إلى الثورة على ذلك التصنيف الطبقي.

ولقد ذهب ماركس إلى أن الأسس الاقتصادية هي التي تحدد البنائي الاجتماعي في جميع أنساقه السياسية والدينية والإيديولوجية .... والخ، وأن الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحدد مراحل التغير التاريخي في المجتمع، وإن الصراع الطبقي بين أصحاب رؤوس الأموال وبين العمال هو الذي ينعكس على كل أشكال الصراعات السياسية والاجتماعية. وقد قسم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين هما الطبقة البرجوازية وهي الطبقة التي تسيطر على رأس المال ووسائل الإنتاج، والطبقة العاملة أو البروليتاريا وتتشكل من مجموعة من الأفراد الذين ليس لديهم رأس مال ويضطرون لبيع قوة عملهم، بالإضافة إلى البرجوازية الصغيرة (سلامه، 2000).

ويرى ماركس أن النظام الرأسمالي هو نظام قائم على كثير من التناقضات التي سوف تؤدي في النهاية إلى زوال هذا النظام، وأهم هذه التناقضات هو الصراع الحتمي بين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالة، وهذا الصراع ينبثق من أشكال الاستغلال والاغتراب الذي يتعرض له العمال في ظل النظام الرأسمالي، بالإضافة إلي الاستحواذ والتي يتضمن استحواذ الرأسمالي على فائض القيمة من جهد العامل، ويعتبر ماركس أن الحكومة هي الوسيلة الفعالة التي تتمسك بها الطبقة المسيطرة سياسيًا لتدير الدولة لصالحها أي لصالح الطبقة الحاكمة. وفي ظل هذا الوضع القائم لا يمكن للعمال

الهروب من هذا الواقع إلا من خلال الثورة على النظام الرأسمالي والاتجاه إلى النظام الشيوعي الذي يعتبره هو الحل الأمثل (رايت، 2018).

ب-منظور ماكس فيبر للطبقة الاجتماعية:

لقد اعتبر فيبر الرأسمالية هي نظام سابق للعصر الصناعي، وأنها إذ كانت تقوم على النهب والحروب وغير ذلك من النشاط الغير العقلاني، لكنها تحولت إلى الأشكال العقلانية في الحقبة الصناعية. ولقد ركز فيبر على أن البعد الاقتصادي ليست المحدد الوحيد للموقع الطبقي، حيث أضاف لها أبعاد ثقافية وسيسيولوجيا أخرى مثل المعرفة والعلم والشرف كقيمة ثقافية (أحمد، 1995).

ويميز فيبر بين كل من الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية؛ حيث يرى أن المكانة يمكن أن تمثل أصحاب النسب أو الوجهاء أو الأعيان. وأن هذه النظرة تضفي على مفهوم الطبقة أبعاد أوسع وتتسم بين التمييز بين العوامل الاقتصادية والثقافية في تحديد الموقع الطبقي (لوميل، 2008).

ويذكر **الزيات (2003)** أن فيبر قسم الطبقات إلى ثلاثة عناقيد:

1-الطبقة ذات الملكية: وهي تعتمد على امتلاك رصيد معين (منجم، أرض، مواشي) دون أن تتولى تشغيل هذا الرصيد. فهي تؤجر هذه الأرصدة مستدرة الريع وتسمى الطبقة (الربيعية)، أي إنها مالكة لوسائل الإنتاج.

2-الطبقة المنتجة: وهي الطبقة المساهمة في الإنتاج، دون أن تكون بالضرورة مالكة لأدوات الإنتاج المستخدمة.

3-الطبقة الاجتماعية: هي طبقة لا تملك وسائل مادية لتأجيرها ولا تتولى استئجار هذه الوسائل لإنتاج سلع مادية وإنما تبيع الخدمات اعتمادا على التعليم (الزيات، 2003).

مع ملاحظة أن كل طبقة تحتوي تفرعات فالطبقة المالكة يقابلها طبقة محرومة من الملكية وبين هذين القطبين طبقة وسطى، وكذلك الحال للطبقة المنتجة فهناك منتجين

كبار ويقابلهم منتجين بلا ملكية وبين هذين القطبين فئة وسطى منتجة، والحال يتكرر كذلك فالطبقة الاجتماعية فهناك مستوى رفيع في تقديم الخدمات، يقابله طرف معدوم التعليم والمهارات وفي الوسط فئات متوسطة التعليم والخدمات (الزيات، 2003).

وقد ذكر **ريتزر (2003)** أن هناك ثلاثة معايير تحدد مفهوم الاستغلال في الطبقة الاجتماعية وهي:

1-مبدأ الرفاهية المترابط العكسي: تعتمد الرفاهية المادية للمستغلين سببا على الحرمان المادي للمستغَلين.

2-مبدأ الاستبعاد: يعتمد على استبعاد المستغَلين على موارد انتاجية معينة.

3-مبدأ التملك: يولد هذا المبدأ قدرة المستغلين على ملكية وسائل الإنتاج.

وبالتالي فإن الاستغلال هو تشخيص للعملية التي يتم من خلالها توليد التفاوت في الدخل من خلال عدم المساواة في الحقوق والسلطة على الموارد الإنتاجية (Ritzer, 2003).

ج-المنظور النيوماركسي للطبقة الاجتماعية:

وضع **إريك رايت Erik Wright** المنهج النيوماركسي وقد حدد من خلاله الأسس الجذرية للعدالة عوضا عن التركيز على أحقية الطبقة العاملة بالسيطرة والتطور التاريخي الحتمي للرأسمالية باتجاه الاشتراكية (رايت، 2018).

وقد طرح عدة محاور لدراسة البنية الطبقية والعلاقات الطبقية ضمن النيوماركسية ومن أهمها:

1- أنها تبقي على توزيع المجتمع في طبقتي الرأسماليين والعاملين بالإضافة الى التوسع في شرح عملية الإنتاج والهرمية الإدارية، وتفاوت العاملون نفسهم في حجم الصلاحيات المتاحة لتسيير عملية الإنتاج.

2- استمرار التوسع في دراسة المواقع الطبقية، فبينما تبقي على الطبقتين كأساس لتقسيم المجتمع، تطرح في المقابل عدة مواقع طبقية تعمل على تزاوج خصائص من الطبقتين

بأشكال مختلفة، تصل عند (**رايت**) مثلا إلى 12 موقعا في بعض التحليلات، كالتمييز بين العاملين بأجر سواء كانوا متخصصين أو غير متخصصين، مهرة أو غير مهرة، عاملين بمهن ذات سياق تطور عامودي أو ذات ثبات نسبي في الموقع... الخ.

3- المنظور الكلي ضمن سياق العولمة وتمايز علاقة رأس المال والدولة من قطاع إلى آخر حسب حرية حركة رأس المال والمقدرة على التنظيم الجماعي للقوى العاملة، والمنظور الجزئي بحسب دور المواقع الطبقية في توليد منافع متمايزة داخل نفس الطبقة.

4- أهم ما يميز المنهج الماركسي والذي تبقي عليه النيوماركسية وتتفرد فيه عن المدارس الأخرى، هو التركيز على علاقات القوة والاستغلال، فلا يكفي الحديث عن الفوارق بين المواقع الطبقية والفرص المتاحة للتحسين كل حسب موقعه، بل كيف أن هذه المواقع متناقضة في حد ذاتها والمنافع المتحصلة قائمة على التربح من جهد الغير، فالفارق ليس فقط في مستوى الدخل، بل أن نسبة من هذا الفارق يتم تغذيتها من خلال علاقات السيطرة. فالطبقة الرأسمالية هي تلك التي تملك مصادر الإنتاج بما فيها البرجوازية الصغيرة التي تعمل لحساب نفسها، والبروليتاريا أو الطبقة العاملة هي التي تعمل بأجر ولا تمارس أي نوع سلطة، وما بين الاثنتين هي مواقع طبقية متناقضة (رايت، 2018).

د-الطبقة والمكانة الاجتماعية:

تعرف المكانة الاجتماعية على أنها الوضع الذي يشغله الفرد أو الأسرة أو الجماعة القرابية في النسق الاجتماعي بالنسبة للآخرين، وقد يحدد هذا الوضع الحقوق والواجبات وأنواع السلوك الأخرى بما في ذلك طبيعة ومدى العلاقة بأشخاص آخرين لهم مكانات مختلفة (الكبيسي، 2001).

وتعتبر المكانة الاجتماعية من أهم المحددات للطبقة الاجتماعية؛ وذلك تبعًا للمنظور الفيبري، حيث أعطى ماكس فيبر أهمية لمكانة الأفراد تبعًا لانتمائهم الطبقي، بحيث قد يكون هناك أشخاص يمثلون الطبقات العليا وهم ليس لديهم ملكية لوسائل الإنتاج كشيوخ القبائل أو الرهبان أو رجال الدين (رشوان، 2008)

نظرية التفاعل الاجتماعي:

تؤكد هذه النظرية على وظيفة المكانة الاجتماعية من خلال التفاعل الاجتماعي، بحيث يكون التفاعل الاجتماعي الحاصل لأول مره يبنى على من خلال المكانة الاجتماعية لعناصر التفاعل مثل الاسم والشهرة واللقب والمهنة والخصائص الشخصية التي تحدد طرق السلوك التفاعلي بين الأشخاص. ومن رواد هذه النظرية **(بارك وهوكيس)**، حيث يرون أن شعور الفرد بمكانته تأتي من خلال الانطباع الذي يتكون عنه لدى الآخرين، وتصرف الآخرين إزاءه (عكيشي، 2013).

ووفقا لما تم استعراضه من نظريات مفسره للطبقة الاجتماعية يمكن أن نوجز بعض المقولات النظرية المفسرة للبحث:

-يؤدي استغلال العمالة الوافدة في دولة الكويت إلى استغلال طبقي واضح.

-السيطرة الكاملة على عمليات ومصادر الإنتاج هو أحد أهم عوامل الاستغلال الطبقي.

-تتأثر مكانة العمالة الوافدة بنظرتها إلى ذاتها والظروف المحيطة فيها.

-ارتباط المكانة الاجتماعية للعاملة الوافدة في دولة الكويت بالنظرة الطبقية.

الدراسات السابقة:

فقد جاءت دراسة **(العجمي، 2019)** لرصد اتجاهات المجتمع الكويتي نحو العمالة الوافدة، والكشف عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة على المجتمع الكويتي، واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة العشوائية والتي تكونت من (135) مفردة موزعين على محافظات دولة الكويت، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالاستبانة كأداة لجمع البيانات، وبينت نتائج الدراسة أن 76% من أفراد العينة يرون بعدم وجود حاجة لكل تلك العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي، وأجمع المبحوثون أن أكثر الفئات ذات التأثير السلبي اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا هي تلك العمالة السائبة والمتهربين، وأن العمالة الوافدة الآسيوية هي الأكثر تأثيرًا على الهوية الثقافية للمجتمع الكويتي..

وجاءت دراسة **(وطفة، 2010)** للكشف عن اتجاهات طلاب جامعة الكويت ومواقفهم من وجود العمالة الوافدة وحقوقها، وقد أجريت الدراسة في الفصل الأول للعام الدراسي 2008–2009، واستخدم الباحث أسلوب المسح الاجتماعي باختيار عينة ممثلة كبرى من الطلاب في جامعة الكويت بلغت 2155 طالب وطالبة. ولجمع المعلومات قام الباحث باستخدام الاستبانة كأداة للبحث وذلك من خلال الأسئلة المغلقة، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج منها : اعتقاد 67.7% من المبحوثين قيام أرباب العمل بانتهاك الحقوق الإنسانية للعمالة الوافدة، وكذلك يرى 42.6% من إفراد العينة وجود تعصب ضد الوافدين في الكويت، في حين يعتقد 21.9% بعدم وجود التعصب ضد العمالة الوافدة، أجاب 46% من المبحوثين على وجوب اقتصار عمل الوافدين على المهن المتواضعة في المجتمع الكويتي، وأظهرت الدراسة وجود فروق جوهرية دالة إحصائيًّا بين الطلاب وفقًا للجنس، والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. حيث اظهر الذكور اتجاهًا إيجابيًّا أكبر من الإناث، وأبدى أبناء الفئات الاجتماعية العليا هذا الاتجاه الإيجابي مقارنة بأبناء الفئات الدنيا في السلم الاجتماعي.

في حين جاءت دراسة **(محمد، 2004)** لمعرفة إلى أي مدى يدرك الأطفال في مرحلة رياض الأطفال الفروق بين الطبقات الاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال اختيار عينة بلغت 181 طفلا من مدينة الفيوم، من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بتطوير استبانة لقياس وعي الأطفال بالطبقة الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية إدراك الأطفال الفروق الطبقية بين الفقراء والأغنياء، فقد أشار ما نسبته 67.16% عدم إمكانية أن يكون الغني صديق الفقير، في حين يرى 32.86% إمكانية الصداقة بينهم، بالإضافة إلى أن 83.43% من الأطفال يعتقدون بعدم إمكانية سكن الغني مع الفقير.

وجاءت دراسة **(الخمايسة، 2004)** لمعرفة العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وتدني مفهوم الذات وانحراف الأحداث في الأردن، واختيرت العينة بالطريقة العشوائية متعددة المراحل،

فتكونت من (615) طالبا، وتطور الباحث استبانة لغرض تحقيق أهداف الدراسة، وجاءت النتائج تؤكد وجود علاقة إيجابية ضعيفة بين أبعاد الطبقة الاجتماعية الموضوعية (المستوى التعليمي للوالدين، وعمل الوالد عن الآخرين، والدحل الشهري للأسرة) أبعاد تدني مفهوم الذات، وكذلك وجود علاقة بين مهنة الوالدة وعمل الوالد الخاص به والأفعال المنحرفة، ووجود علاقة بين بين الدخل الشهري للأسرة والسلوكيات المحظورة والأفعال المنحرفة وجميع أبعاد تدني مفهوم الذات.

بينما جاءت دراسة **(الموسوي، 1998)** كمحاولة للتعرف على طبيعة اتجاهات المواطنين الكويتيين نحو العمالة الوافدة من حيث تأثرها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية لدولة الكويت، وذلك للوقوف على حقيقة موقف الشعب الكويتي من ظاهرة العمالة الوافدة.

وقد استخدمت الباحثة عينة من الطلبة الجامعيين والعاملين في الحكومة والقطا ع الخاص متمثلة في (248 مفردة) وتم استخدام أداة الاستبانة لتحقيق أهداف الدارسة، وبينت النتائج أن ما نسبته 82.3% من عينة الدراسة تتخوف من الاعتماد بشكل رئيسي على العمالة الوافدة رخيصة الأجر والمتزايدة باستمرار، ويدرك المبحوثون بنسبة 35% ان العمالة الوافدة ضرورية لتسير أمور الحياة وتمكين المواطنين من ممارسة حياتهم الاجتماعية بشكل طبيعي، في حين أن 43.5% يؤمنون بأن العمالة الوافدة تنقل خبرات مفيدة للشعب الكويتي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتبين من الدراسات السابقة أن هناك تنوعًا في تناول كل من متغير الطبقة الاجتماعية والعمالة الوافدة، فتناولت دراسة كل من (العجمي، 2019) ودراسة (وطفة، 2004) ودراسة (الموسوي، 1998) إلى اتجاهات المجتمع الكويتي حول العمالة الوافدة، في حين أن دراسة (حسين، 2013) ذهبت إلى معرفة تأثير الطبقة الاجتماعية على اختيار نوعية التعليم الجامعي، في حين أن دراسة كل من (ابن أحمد، 2018) ودراسة

(الخمايسة ،2004) حاولت الكشف عن تأثير الطبقة على الانحراف والجريمة، وعلى الرغم من هذا التنوع إلا إن الباحث لم يتوقف على دراسة تناول الطبقة الاجتماعية من وجهة نظر العمالة الوافدة لاسيما في المجتمع الكويتي، وهذا بدوره ما يعطي ميزة إضافية للدراسة الحالية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

منهج الدراسة: تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة وذلك لتناسبه وطبيعة هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت خلا الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة بين شهر أغسطس وأكتوبر 2021، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة الطبقية موزعة على قطاعات الأنشطة الاقتصادية المعتمدة من قبل هيئة القوى العاملة في دولة الكويت وهي كالتالي (الصناعات التحويلية، النقل والتخزين والمواصلات، الزراعة والصيد، التمويل والتأمين والعقارات، الكهرباء والغاز والماء، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، التشييد والبناء، المناجم والمحاجر، خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية)، وتكونت بصورتها المبدئية من 513 عامل، وبعد أن تمت الإجراءات الميدانية من خلال توزيع الاستبانات واسترجاعها، تم استبعاد 36 استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك أصبح إجمالي عينة الدراسة 477 استبانة، وهي عدد الاستبانات القابلة للتحليل، وتمثل عينة الدراسة بصورتها النهائية.

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

1-الجنس:

جدول رقم (1)

(توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس)

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	377	100	477
النسبة	%79	%21	%100

يتبن من الجدول رقم (1) أن عدد الذكور يبلغ في العينة 377 ذكر وهم ما يشكلون نسبة 79% من أفراد العينة بينما يشك النساء ما نسبته 21%. ولا شك أن هذه النسب تعكس واقع العمالة الوافدة في دولة الكويت التي يتفوق الرجال على النساء. حيث إن معظم طبيعة الأعمال التي لا يقوم بها الكويتيون الذكور هي تحتاج إلى عمالة وافدة بعكس تلك الأعمال التي تقوم بها النساء الكويتيات واللاتي من النادر أن تحتاج عمالة وافدة.

2-الحالة الزوجية

جدول رقم (2)

(توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الزوجية)

الحالة الزوجية	أعزب	متزوج	مطلق/منفصل	أرمل	العدد
العدد	154	218	73	32	477
النسبة%	%32.3	%45.7	%15.3	%6.7	%100

يتبن من الجدول رقم (2) أن نسبة المتزوجين بلغوا (218) متزوج وشكلوا ما نسبته

45.7% من إجمالي عينة الدراسة، بينما جاء العزاب في المرتبة الثانية وبلغوا (154) أعزب وشكلوا ما نسبته 32.2% في حين من كانت حالتهم الزوجية أرمل قد جاءوا بأقل نسبة فقد شكلوا 6.7%.

3-المستوى التعليمي:

جدول رقم (3)

(توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي)

المستوى التعليمي	العدد	النسبة%
ملم/يقرأ ويكتب	48	%10.1
المرحلة الابتدائية	68	%14.3
المرحلة المتوسطة	85	%17.8
المرحلة الثانوية	117	%24.5
دبلوم بعد الثانوي	64	%13.4
المرحلة الجامعية فما فوق	95	%19.9
المجموع	477	%100

يتضح من الجدول السابق ان عدد أفراد العينة الذين يبلغ مستواهم التعليمي المتوسط فأقل 201 عامل، ويشكلون ما نسبته 42.2% من إجمالي العينة، وهذا ما قد يعطي دلالة على تدني الطبقة الاجتماعية للعمالة الوافدة في دولة الكويت. بينما بلغ عدد المستوى التعليمي للمرحلة الجامعية فما فوق هو 95 عاملا، وبنسبه 19.9% من إجمالي العمالة الوافدة في دولة الكويت.

4-الأجر الشهري (د.ك)

جدول رقم (4)

(توزيع أفراد العينة حسب الأجر الشهري)

الأجر الشهري	العدد	النسبة%
أقل من 200د.ك	244	%51.1
من 200–400د.ك	132	%27.7
من 401–600د.ك	58	%12.2
أكثر من 600د.ك	43	%9.0
المجموع	477	%100

يتبن من الجدول رقم (4) ان أفراد العينة الذين يبلغ أجرهم أقل من 200 د.ك هو 244 عامل وافد وتشكل ما نسبته 51.1% من إجمالي عينة البحث، وهذا ما قد يفسر الطبقة التي ينتمي إليها تلك العمالة الوافدة، حيث ينعكس تدني الأجر على تدني الطبقة الاجتماعية. كذلك يتبن أن عدد من يبلغ أجرهم أكثر من 600 د.ك قد بلغ 43 عاملا، وهم يشكلون ما نسبته 9.0% ،ولا شك، إن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة مع الأحوال الاقتصادية والمعيشية في دولة الكويت التي تعتبر من الدول ذات المستوى المعيشي المرتفع.

5- قطاع النشاط:

تم المبحوثين بطريقة متساوية في كل نشاط وقد شمل (53) مبحوث، وذلك حسب توزيع الأنشطة الصادر من المجموعة الإحصائية في القطاع الأهلي، وتم اختيار عدد المبحوثين بالتساوي حتى لا يتم التقليل من شأن أي قطاع أو أن تتأثر النتائج تبعا للعينة، ونعتقد أن هذه الطريقة الأمثل في اختيار العينة في مثل هذا البحث.

جدول رقم (5)

(توزيع أفراد العينة حسب متغير قطاع النشاط)

قطاع النشاط	العدد	النسبة%
الزراعة والصيد	53	%11.11
المناجم والمحاجر	53	%11.11
الصناعات التحويلية	53	%11.11
الكهرباء والغاز والماء	53	%11.11
التشييد والبناء	53	%11.11
الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	53	%11.11
النقل والتخزين والمواصلات	53	%11.11
التمويل والعقارات وخدمات الأعمال	53	%11.11
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	53	%11.12
المجموع	477	%100

يتضح من الجدول السابق التوزيع المتساوي لقطاع النشاط حيث يمثل عدد كل قطاع 53 مبحوث من العمالة الوافدة؛ وذلك بسبب اختيار العينة الطبقية.

أداة الدراسة: تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وهي منقسمة إلى جزئيين: الجزء الأول: ويتضمن بعض الخصائص الديمغرافية للمبحوثين. بينما يتضمن الجزء الثاني محورين: المحور الأول للكشف عن الاستقلال للطبقة العاملة الوافدة والمحور الثاني المكانة الاجتماعية لطبقة العمالة الوافدة.

اختبار أداة الدراسة:

اختبار الصدق: للتأكد من صدق الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المُحكِّمين من أصحاب الاختصاص والخبرة، حيث تم تعديل بعض الفقرات، والعمل بالإرشادات المقترحة من المحكمين.

اختبار الثبات: تم تطبيق أداة الدراسة على (30) فردًا من مجتمع البحث ومن خارج عينتها. وتم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، والجدول (6) يبين قيم معاملات الثبات.

جدول رقم (6) قيم معاملات الثبات

الرقم	البعد	معامل الثبات
1	الاستغلالية	0.873
2	المكانة الاجتماعية	0.921
الكلي		0.902

يتبين من جدول رقم (6) أن معاملات الثبات مناسبة لأغراض البحث.

المعيار المعتمد للحكم على درجة التقدير الفقرات:

- منخفض إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أقل من (2.33).
- متوسط إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو تساوي (2.34) وأقل من (3.67).
- مرتفع إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أكبر أو تساوي (3.68).

وذلك بتقسيم المسافة بين أقل علامة (1) وأكبر علامة (5) إلى ثلاث مسافات متساوية.

مناقشة نتائج البحث في ضوء أهدافه والمداخل النظرية والدراسات السابقة:

الهدف الأول: خصائص العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت.

للتعرف على واقع العمالة الوافدة في دولة الكويت، سوف نتناول أحدث إصدار لهيئة

القوى العاملة والذي يصدر عن إدارة أبحاث السوق والمتمثل في (المجموعة الإحصائية للعمال في القطاع الأهلي 2018–2019).

ومن خلال قراءة البيانات الواردة في الإصدار تبين أن من الضروري تحوير وتلخيص وتطوير بعض الجداول وإضافة النسب المئوية لكي يسهل التعامل مع تلك البيانات لما يتوافق مع موضوع البحث. حيث إن الجداول (7،8،9،10) هي من إعداد الباحث.

الجدول رقم (7) إحصائية العمالة الوافدة في دولة الكويت حسب فئات العمر والنوع خلال عام 2018–2019

النوع	فئات العمر					
	أقل من 30	39–30	49–40	59–50	أكبر من 60	الكل
ذكور	266492	461602	308016	145338	44992	1226440
النسبة%	%19.6	%34	%22.7	%10.7	%3.3	%90.4
إناث	31292	50522	30998	13429	3496	129737
النسبة%	%2.3	%3.8	%2.3	%1	%0.3	%9.6
الإجمالي	297784	512124	339014	158767	48488	1356177
نسبة الإجمالي الى الكل %	%21.9	%37.8	%25	%11.7	3.6	%100

(المجموعة الإحصائية في القطاع الأهلي 2018–2019. الجدول من إعداد الباحث)

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الذكور من العمالة في دولة الكويت تشكل 90.4% بينما تشكل نسبة الإناث9.6 % من مجموع العمالة الوافدة، وهذا ما يعكس طبيعة سوق العمل الكويتي المستقطب للرجال بصورة أكثر من النساء. كذلك يتبين أنه لا يوجد اختلاف كبير بين أعداد العمالة الوافدة من حيث العمر حيث إن النسبة المئوية متقاربة.

الجدول رقم (8) إحصائية العمالة الوافدة في دولة الكويت حسب المؤهل العلمي والنوع

خلال عام 2018-2019.

النوع	المؤهل العلمي						
	ابتدائي فأقل	متوسط	ثانوي	فوق الثانوي	جامعي فما فوق	غير مبين	الكل
ذكور	41291	394360	165555	8109	52324	544801	1226440
النسبة %	%3	%29.1	%12.2	%0.6	%3.8	%40.2	%90.4
إناث	2004	29490	23569	3414	14590	56670	129737
النسبة%	%0.2	%2.2	%1.7	%0.3	%2.6	%4.1	%9.6
الإجمالي	43295	423850	189124	11523	86914	601471	1356177
نسبة الإجمالي الي الكل	%3.2	%31.3	%13.9	%0.9	%6.4	%44.3	%100

(المجموعة الإحصائية في القطاع الأهلي 2018-2019 الجدول من إعداد الباحث)

يتضح من الجدول السابق أن عدد العاملين الوافدين الحاصلين على مستوى تعليمي متوسط فأقل 467145 عامل من ذكور وإناث ويشكل نسبة 34.5% من عدد العمالة الوافدة، وهذا ما يعد مؤشر لطبيعة طبقة تلك العمالة التي يشكل ثلث تلك العمالة من مستوى تعليمي منخفض. كذلك يتبن عدد العمالة الوافدة الحاصلة على مستوى تعليمي مرتفع هي 86914 وتشكل نسبة 6.4% كذلك يتبين عند مقارنة المستوى التعليمي بين الذكور والإناث ان نسبة الإناث الجامعيات فما فوق شكلن 39.8% مقارنة مع الذكور وهذه النسبة هي انعكاس لطبيعة العمل المتخصص للنساء الوافدات في الكويت. ويمكن الأخذ على البيانات الصادرة وجود 601471 عمال غير مبين مستواهم التعليمي وهم يشكلون ما نسبته 44.4% وهذا يعتبر قصور واضح يستدعي البحث في

أسباب عدم اكتمال البيانات في إدارة القوى العاملة في دولة الكويت.

الجدول رقم (9) إحصائية العمالة الوافدة في دولة الكويت حسب فئات الأجر والنوع خلال عام 2018–2019

النوع	فئات الأجر					
	اقل من 120	239–120	359–240	479–360	أكبر من 480	الكل
ذكور	571889	262499	202813	64929	124310	1226440
النسبة %	%42.2	%88.1	%13.3	%4.8	%9.2	%90.4
إناث	30192	35387	28701	12793	23564	129737
النسبة %	%2.2	%11.9	%3.8	%0.9	%1.6	%9.6
الإجمالي	602081	297886	231514	77722	146974	1356177
نسبة الإجمالي الى الكل	%44.4	%22	%17.1	%5.7	%10.8	%100

(المجموعة الإحصائية في القطاع الأهلي 2018–2019. الجدول من إعداد الباحث)

يتبن من الجدول السابق ان عدد من العمالة الوافدة ذات الأجر الأقل من 120 د.ك هي 602081 وهي تشكل ما نسبته44.4% من إجمالي العمالة الوافدة وهذا مؤشر للطبقة المتدنية لتلك الفئة من العمالة الوافدة في المجتمع الكويتي والذي يمتاز بغلاء الأسعار وارتفاع نفقات المعيشة، ونلاحظ كذلك أن عدد العمالة الوافدة ذات الأجر أكبر من 480 لوجدناها تبلغ 146974 وتمثل ما نسبته 10.8% وهي نسبه منخفضة من إجمالي العمالة الوافدة في دولة الكويت.

الجدول رقم (10) إحصائية العمالة الوافدة في دولة الكويت حسب أبواب المهن والنوع

خلال عام 2018-2019

النوع	أبواب المهن							
	المهن العلمية والفنية	الزراعة وتربية الحيوانات	القائمون بأعمال البيع	القائمون بالأعمال الكتابية	المديرون	العاملون بالخدمات	عمال الإنتاج والتشغيل والنقل والعمال العاديون	الكل
ذكور	119430	52878	128873	73740	38310	131113	682096	1226440
النسبة%	%8.8	%3.9	%9.5	%5.4	%2.8	%9.6	%50.3	%90.4
إناث	31142	25	23862	22032	6635	27989	18052	129737
النسبة%	%2.3	%0.1	%1.8	%1.7	%0.9	%2	%1.3	%9.6
الإجمالي	150572	52903	152735	95772	44945	159102	700148	1356177
نسبة الإجمالي للكل	%11.1	%4	%11.3	%7.1	%3.3	%11.6	%51.6	%100

(المجموعة الإحصائية في القطاع الأهلي 2018-2019 الجدول من إعداد الباحث)

يمكن الملاحظة من الجدول السابق الذي يعكس طبيعة المهن أن النساء يشكلن نسب جيدة مقارنة بالذكور في كل مهن الفنية والعلمية، وكذلك الخدمات، وذلك انعكاس لطبيعة النساء، بينما يشكلن 0.1% في الزراعة والصيد ذات الطبيعة الذكورية. كذلك نلاحظ أن عدد من يعمل كمدير هو 44945 ويشكل نسبة 3.3% ،وهذا قد يعطي مؤشر لطبيعة طبقة تلك الفئة التي قد تمثل طبقة عليا أو طبقة متوسطة عليا. بينما يمثل عمال التشغيل والإنتاج ما عدده 700148 أي ما نسبته 51.6% وهذه النسبة قد تعطي انعكاس لطبقة تلك الفئة والتي قد تعتبر من الطبقة المتدنية.

للإجابة على سؤال الدراسي الثاني: كيف ترى العمالة الوافدة في القطاع الخاص

التفاوت الطبقي في دولة الكويت؟ ويتفرع منه السؤالان التاليان:

أ–ما صور الاستغلال من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دول الكويت؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الاستغلال، وهي موضح بالجدول.

جدول (11)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لبعد الاستغلال

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
الاستغلال	3.09	1.08	متوسط

يتبين من الجدول رقم (11) ان درجة المتوسط الحسابي بلغت (3.09) وبانحراف معياري بلغ (1.08) وبتقدير مرتفع، ولمعرفة تقدير الفقرات كلا على حدا تم حساب المتوسطات الحسابية للفقرات كما هو موضح بالجدول (12).

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات صور الاستغلال من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص بدولة الكويت.

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
9	إنتاجية العمل تفوق الأجر المادي.	4.02	0.89	1	مرتفع
5	الأجور الممنوحة غير متوافقة مع ربحية العمل.	3.95	1.13	2	مرتفع
1	أقوم بأعمال إضافية دون الحصول على أجر إضافي.	3.76	1.11	3	مرتفع
8	الجهد المبذول في العمل يفوق قدراتي البدنية.	3.35	1.21	4	متوسط
10	يتجاهل أصحاب العمل قوانين حقوق العمالة الوافدة	3.31	1.19	5	متوسط
3	لا يوجد فترات راحة كافية أثناء العمل.	3.29	0.97	6	متوسط
7	أشعر بالظلم عند مقارنة طبيعة عملي بالأجر المحصل.	3.17	0.86	7	متوسط
4	صاحب العمل يتجاهل مطالب العمالة.	3.06	1.09	8	متوسط
6	أشعر بالاضطهاد عند ممارسة عملي.	3.01	0.88	9	متوسط
2	طبيعة العمل لا تتوافق مع إمكانياتي العلمية والعملية.	2.98	1.03	10	متوسط
البعد ككل		3.09	1.08	متوسط	

يتبين من الجدول (12) إن ثلاث فقرات كانت بتقدير لمتوسط حسابي مرتفع، حيث جاءت الفقرة (إنتاجية العمل تفوق الأجر المادي) بأعلى متوسط حسابي 4.02، بينما جاءت فقرة **(طبيعة العمل لا تتوافق مع إمكانياتي العلمية والعملية)** بمتوسط حسابي بلغ 2.98 وبتقدير متوسط.

ب- ما صور تقدير المكانة الاجتماعية من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت؟ فقد تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لبعد المكانة كما هو موضح في الجدول رقم (13).

جدول (13)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور المكانة الاجتماعية

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التقدير
المكانة الاجتماعية	2.79	0.98	متوسط

يتبين من الجدول (13) ان المتوسط الحسابي لمحور المكانة الاجتماعية جاء بتقدير متوسط حيث بلغ (2.79) وبانحراف معياري بلغ (0.98). ولمعرفة تقدير الفقرات تم حساب المتوسطات الحسابية كما هو موضح فالجدول رقم (14).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات صور تقدير المكانة الاجتماعية من وجهة نظر العمالة الوافدة في القطاع الخاص في دولة الكويت

رقم الفقرة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
9	أشعر بالاحترام من قبل أفراد المجتمع الكويتي.	3.23	1.15	1	متوسط
2	توجد نظرة إيجابية للعمالة الوافدة في دولة الكويت.	3.11	0.92	2	متوسط
7	تربطني علاقات جيدة مع أفراد المجتمع الكويتي.	3.09	0.87	3	متوسط
10	يوجد قبول اجتماعي للعمالة الوافدة في دولة الكويت.	2.83	1.07	4	متوسط
3	هناك احترام متبادل بين أفراد المجتمع الكويتي والعمالة الوافدة.	2.77	1.09	5	متوسط
5	أشعر بوجود فروق اجتماعية بين العمالة الوافدة وأفراد المجتمع الكويتي.	2.71	0.84	6	متوسط
1	يشعر العمال الوافد بحسن المعاملة في دولة الكويت.	2.66	0.99	7	متوسط
4	يحظى العامل الوافد بنظرة احترام من قبل أفراد المجتمع الكويتي.	2.65	0.92	8	متوسط
6	هناك تقدير للعمالة الوافدة من قبل أفراد المجتمع الكويتي.	2.57	1.06	9	متوسط
8	يستطيع العامل الوافد تحقيق مركز اجتماعي في دولة الكويت.	2.28	1.14	10	ضعيف
البعد ككل		2.79	0.98	متوسط	

يتبين من الجدول السابق أن فقرة (اشعر بالاحترام من قبل أفراد المجتمع الكويتي) جاءت

كأعلى متوسط حسابي حيث بلغت (3.32)، وأن جميع فقرات المكانة الاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة باستثناء فقرة واحدة وهي (يستطيع العمال الوافد تحقيق مركز اجتماعي) جاءت بتقدير ضعيف حيث كان المتوسط الحسابي للفقرة (2.28).

مناقشة النتائج والتوصيات:

يتبين من عرض النتائج ومن خلال الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لبعد الاستغلال هو (3.09) وبتقدير متوسط، ويمكن أن نعزي ذلك لما تتعامل به دولة الكويت من خلال تشريعات وقوانين قد تساعد في عملية الاستغلال للعمالة الوافدة من أرباب العمل، ويتوافق ذلك مع ما طرحه حقوقيون ونقابيون من خلال الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان في ندوة لها بعنوان (شبح الإبعاد الإداري) في ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، حيث اعتبروا قانون الإبعاد الإداري هو نوع من أنواع الاستغلال للعمالة الوافدة في دولة الكويت. كذلك يتفق مع تقرير سفارة الولايات المتحدة الأمريكية الذي حمل عنوان (تقرير حول الإتجار بالبشر 2013) والذي نشر على موقع السفارة والذي يتضمن عدم التزام الكويت بشكل كامل بالمعايير الدنيا للقضاء على الإتجار بالبشر ولا تقوم بجهود كافية لتحقيق ذلك، وكذلك انتقد التقرير عدم قيام الحكومة بمقاضاة أو إدانة مرتكبي جرائم الإتجار بالبشر.

وعن النظر الي فقرات بعد الاستغلال يتبن ان فقرة (إنتاجية العمل تفوق الأجر المادي) جاءت بتقدير مرتفع والأعلى بين فقرات بعد الاستغلال، ويمكن نعزي ذلك لعدم وجود قانون كويتي لتوحيد الأجور بين المهن للعمالة الوافدة بالإضافة إلى أن هناك من أرباب العمل من يقوم باستغلال الأجر عن طريق رفع الأجور في العقود فقط بينما يتم دفع أجور متدنية للعمالة الوافدة. كذلك جاءت فقرة (أقوم بأعمال إضافية دون الحصول على أجر إضافي) بتقدير مرتفع للوسط الحسابي ويمكن ان يكون الارتفاع ناتج كذلك عن عدم ردع من قبل الحكومة لمن يتجاوز القوانين التي وضعتها مؤخرا واستغلال أرباب العمل للعمالة الوافدة دون النظر إلى توافق قدرات تلك العمالة، حيث إن صاحب العمل

هو من يحدد قدرت العامل على القيام بالإعمال الموكلة له، وبالتالي قد يقع الاستغلال والظلم على تلك العمالة الوافدة.

وعند النظر إلى الرجوع إلى التفسير الماركسي و النيو ماركسي كما ذكره (رايت، 2018) نجد أن الفوارق الطبقية تتم من خلال السيطرة على علاقات القوة والاستغلال، فجهد العامل الذي لا يتناسب مع طبيعة عمله ما هو إلا نتيجة استخدام ملاك العمل لوسائل الإنتاج، وقد ذكر **ريتزر (2003)** مبدأ الرفاهية المترابط العكسي والذي يعتمد الرفاهية المادية للمستغلين سببا على الحرمان المادي للمستغَلين وهذا ما يفسر أيضاً الاستغلال للعمالة الوافدة من قبل بعض رجال الأعمال، وتوافق هذه الدراسة مع ما توصلت له دراسة وطفة (2010) والتي توصلت إلى اعتقاد 67.7% من طلبة جامعة الكويت أن العمالة الوافدة تتعرض للانتهاك في حقوقهم الأساسية.

وكذلك يتبن من النتائج الموضحة في الجدول (14) أن المتوسط الحسابي لبعد المكانة الاجتماعية بلغ (2.79) وبتقدير متوسط، ويمكن أن نعزي ذلك التقدير لكون تلك العمالة الوافدة تتعامل مع المجتمع الكويتي بكافة أطيافه والذي يحمل في معتقداته وقيمه ومعاييره العامة حسن التعامل والاحترام والتقدير للإنسانية بشكل عام. ولكن نلاحظ أن الفقرة (يستطيع العامل الوافد تحقيق مركز اجتماعي) هي الفقرة الوحيدة في هذا البعد الذي جاءت بتقدير ضعيف، وهذا يمكن تفسيره لكون الكويت بلد لا يسمح للوافد الأجنبي بالملكية الخاصة وكذلك وجود نظام الكفيل الذي يحد من وجود مكانة اجتماعية مرتفعة لتلك العمالة الوافدة.

وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الموسوي (1998) والتي تعتقد عينة البحث أن العمالة الوافدة تنقل خبرات إيجابية للمجتمع الكويتي، وتختلف مع دراسة وطفة (2010) والتي يرى فيها (21.9) بعدم وجوب التعصب ضد العمالة الوافدة، و46% بوجوب اقتصار عمل الوافدين على المهن المتواضعة في المجتمع الكويتي.

التوصيات: وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن أن نقترح ما يلي:

–سن المزيد من التشريعات والقوانين التي من شأنها الحد من استغلال العمالة الوافدة في دولة الكويت.

–وضع الحكومة بعض الشروط على المستويات التعليمية والفنية للارتقاء بنوعية العمالة الوافدة في دولة الكويت.

–العمل الجاد من قبل الحكومة لمحاكمة تجار البشر والقضاء على هذه الظاهرة.

–السعي إلي تحسين الأحوال المعيشية للطبقة العاملة، حيث إن معظم هذه الطبقة هي من الطبقة الدنيا.

–عمل دراسات متخصصة استكمالا للبحث في جوانب الاستغلال البدني والنفسي للطبقة العاملة.

المصادر والمراجع

كتب عربية:

-أحمد، غريب محمد سيد، 1995، **الطبقات الاجتماعية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

-الجوهري، محمد، وآخرون، 1972. **الطبقات في المجتمع الحديث**. الإسكندرية: دار الكتب الجامعية.

-الزيات، السيد عبد الحليم، 2003. **البناء الطبقي الاجتماعي: مدخل نظري ودراسة سوسيوتارخية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

--الكبيسي، عبد الله جمعه، 2001. **المكانة الاجتماعية للمعلم**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

-رايت، أيريك أولن، 2018، **مداخل إلى التحليل الطبقي**، ترجمة خالد عبد الفتاح عبد الله، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

-رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، 2008. **الطبقات الاجتماعية والمجتمع**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

-سلامة، محمد علي، 2000. **البناء الطبقي في الريف المصري**. الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

-لوميل، يانيك، 2008، **الطبقات الاجتماعية**، ترجمة جورجيت الحداد، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

-مندني، سمير، 2020، **المجموعة الإحصائية للعمال في القطاع الأهلي في دولة الكويت 2012-2013**. الهيئة العامة للقوى العاملة. إدارة أبحاث سوق العمل: دولة الكويت.

-غدنز، أنتوني، 2005، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، مؤسسة ترجمان: المنظمة العربية للترجمة.

رسائل علمية:

-الخمايسة، رائد عطا عارف، 2004، **الطبقة الاجتماعية وتدني مفهوم الذات وعلاقتهما لانحراف الأحداث في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

-عكشي، نور الهدى، 2013. **المكانة الاجتماعية للمعلم ودورها في العملية التربوية**. جامعة الوادي. رسالة ماجستير غير منشورة.

مقالات وأبحاث:

-ابن أحمد، حسن بن إبراهيم، 2018، **أسباب الوقوع في الجريمة لدى العمالة الوافدة: دراسة وصفية**

مطبقة على عينة من نزلاء السجون في مدينة الرياض، مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مج27، ع71، ص159–211.

–العتيبي، آدم غازي، 1998. **الإحباط الوظيفي لدى العمالة الوافدة في دولة الكويت دراسة ميدانية.** مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ع 90، ص 17–55.

–العجمي، محمد منيف محمد، 2019، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعمالة الوافدة على هوية المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية**، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، ع52، ج1، ص407–450.

–الموسوي، نضال حميد، 1998. **اتجاهات المواطنين نحو الآثار المترتبة على العمالة الوافدة.** المجلة الحولية، 18، الرسالة 121، ص7–128، كلية الآداب، جامعة الكويت.

–حسين، حوتة حسين سعد، 2013، **الطبقة الاجتماعية واختيار نوعية التعليم الجامعي: بحث ميداني مقارن**، المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، ع11، ص155–234.

–محمد، رجب علي شعبان، 2003، **إدراك أطفال الرياض للفروق بين الطبقات الاجتماعية**، دراسات تربوية واجتماعية، جامعة حلوان، مج 9، ع4، ص93–159.

–وطفة، علي أسعد، 2010. **مواقف طلاب جامعة الكويت واتجاهاتهم نحو العمالة الوافدة.** مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 139، ص17–96.

مراجع أجنبية:

-Ritzer, George, 2003. **Forthcoming in Encyclopedia of Social Theory**, Sage Publications, University of Wisconsin – Maddison.

-Manstead, S, R, Antony. The psychology of social class: How socioeconomic status impacts thought, feeling, and behavior, British Journal Social Psychology, 57 (1).

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 99
May 2024

Issued by
Middle East
Research Center

Fifty Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233